

نظام الأحوال المدنية
١٤٠٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : م/٧
التاريخ : ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ

بمعون الله تعالى
نحن فهد بن عبدالعزيز آل سعود
ملك المملكة العربية السعودية
بعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة والعشرين من نظام
مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ
١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ .
وبعد الاطلاع على نظام دائرة النفوس الصادر بالأمر السامي رقم
٨١٧٢ وتاريخ ١٣٥٨/٧/١٥ هـ .
وبعد الاطلاع على نظام المواليد والوفيات الصادر بالمرسوم الملكي
رقم ٢ وتاريخ ١١ محرم ١٣٨٢ هـ .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ
١٤٠٧/١/١١ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً - الموافقة على نظام الأحوال المدنية بالصيغة المرفقة بهذا .
ثانياً - هل سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ
مرسومنا هذا .

التوقيع
فهد بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم (١) وتاريخ ١٤٠٧/١/١١ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء
برقم ٧/ش/٢٤٣٤٠ وتاريخ ١٣٩٩/١١/١١ هـ المشتملة على
خطاب سمو وزير الداخلية رقم ٣٨٧٩٩/٣ وتاريخ
١٣٩٩/١٠/٢٩ هـ ومشفوعه مشروع نظام الأحوال المدنية .
وبعد الاطلاع على مذكري شعبة الخبراء رقم ١٣٤ وتاريخ
١٤٠٦/٨/١٢ هـ ، ورقم ١٦٢ وتاريخ ١٤٠٦/١٠/٢١ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم
١٦٨ وتاريخ ١٤٠٦/١١/٧ هـ .

بمقرر مائي :

- ١ - الموافقة على نظام الأحوال المدنية بالصيغة المرفقة بهذا .
- ٢ - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .
- ٣ - تشكل لجنة في وزارة الداخلية من كل من رئاسة الحرس الوطني ووزارة الدفاع والطيران ، ووزارة الداخلية ، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الصحة ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، وديوان الخدمة المدنية ؛ لدراسة وضع ضوابط وقواعد محددة بشأن مسألة تعديل تاريخ الميلاد ورفع توصياتها إلى مجلس الوزراء .

التوقيع

عبدالله بن عبدالعزيز

نائب رئيس مجلس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

نظام الأحوال المدنية

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى :

يُسمى هذا النظام بنظام الأحوال المدنية. وتُعنى أحكامه بما يلي :

أ - ضبط الحالة المدنية لكل مواطن سعودي ، وتسجيل كل ما يتصل بهذه الحالة من الواقعات المدنية التي تلحقه في حياته في السجل المخصص لذلك .

ب - تدوين الواقعات المدنية التي تحصل للأجانب داخل المملكة في السجل المخصص لذلك

المادة الثانية :

تدل المصطلحات التالية حيثما وردت في هذا النظام ولائحته التنفيذية على المعاني التالية لكل منها :

أ - المديرية :

هي المديرية العامة للأحوال المدنية المسؤولة عن أعمال الأحوال المدنية .

ب - إدارة الأحوال المدنية :

هي فرع المديرية في المنطقة المكلف ضمن دائرة اختصاصه بتسجيل الحالات المدنية لسكان المنطقة .

ج - مكتب الأحوال المدنية :

هو الجهة المكلفة بتسجيل واقعات الأحوال المدنية في سجل الواقعات ويكون تابعاً لإحدى إدارات الأحوال المدنية .

د - الهيئة :

هي هيئة الأحوال المدنية المركزية المشكلة وفقاً لنص المادة (٨٦) من هذا النظام .

هـ - اللجنة :

هي لجنة الأحوال المدنية المشكلة في كل منطقة وفقاً لنص المادة (٨٢) من هذا النظام .

و - السجل المدني المركزي :

هو السجل العام الذي تدون فيه الحالات المدنية لجميع السعوديين .

ز - سجل الواقعات :

هو السجل الذي تدون فيه واقعات الأحوال المدنية .

ح - الواقعة :

هي حصول الميلاد ، أو الزواج ، أو الطلاق ، أو فقد الجنسية ، أو استردادها أو الوفاة ، وكل حادثة يوجب هذا النظام أو لائحته التنفيذية تسجيلها ، وكذلك جميع ما يتفرع عما سبق من طوارئ ، وحوادث ، وما يستلزم تعديلاً في تسجيلاتها .

ط - الحالة المدنية :

هي كل ما يصف حياة المواطن المدنية بحصول إحدى الواقعات السابقة (٩)

المادة الثالثة ،

تقوم إدارات ومكاتب الأحوال المدنية بتسجيل الحالات ، والواقعات المدنية وإصدار البطاقات الشخصية ، وإصدار العائلة ، وفق أحكام هذا النظام ولائحته التنفيذية .

المادة الرابعة ،

يعاون إدارات الأحوال المدنية في أداء مسئولياتها مكاتب للأحوال المدنية تُنشأ بقرار من وزير الداخلية حسب مقتضى الحاجة ، ويعين القرار إدارة الأحوال المدنية التي تتبعها كل مكتب للأحوال .

(١) صلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ .

المادة الخامسة ،

تتولى ممثلات جلالة الملك مسئولية مكاتب الأحوال المدنية في الخارج فيما يتعلق بتسجيل الواقعات المدنية للسعوديين المقيمين في دائرة اختصاصها في الخارج ، ومع هذا فكل تسجيل لواقعة مدنية لأحد السعوديين يتم في دولة أجنبية وفقا لنظامها - يعتبر صحيحا بشرط عدم تعارض الواقعة مع أنظمة المملكة ، عل أنه يجب خلال مائة وثمانين يوما من تاريخ حدوث الواقعة تسجيلها في سجل الواقعات والسجل المدني بموجب التسجيل الذي تم في الخارج .

الفصل الثاني

السجلات المدنية

المادة السادسة ،

يُنشأ بمقتضى هذا النظام سجل مدني مركزي تثبت فيه الحالة المدنية لكل مواطن سعودي سواء كان مقيما داخل المملكة أو خارجها ، ويتم تنظيم هذا السجل وتصنيفه والقيود فيه وفق تنظيم يعتمد عليه وزير الداخلية .

المادة السابعة ،

تُعد بمكاتب الأحوال المدنية سجلات لتسجيل الواقعات المدنية للسعوديين وسجلات أخرى مستقلة للأجانب تدون فيها الواقعات المدنية التي تحصل لهم داخل المملكة .

المادة الثامنة ،

يجب أن تشمل سجلات الواقعات للسعوديين والأجانب سجلا : لتسجيل المواليد وسجلا لتسجيل الوفيات ، وسجلا لتسجيل الزواج والطلاق ، ويمكن إضافة غيرهما من سجلات الواقعات للسعوديين والأجانب بقرار من وزير الداخلية .

المادة الخامسة ،

يجب أن ترقم صفحات وسجلات الواقعات للسعوديين والاجانب ، وأن تكون مختومة بالخاتم الرسمي للمديرية ، ويجب أن يفيد في أول صفحة وآخر صفحة من كل دفتر عدد الصفحات التي يتكون منها ، وأن يختم على ذلك بالخاتم الرسمي للمديرية .

المادة العاشرة ،

تعتبر السجلات المدنية بما تحوى من بيانات والصور المستخرجة منها والوثائق الرسمية المستندة عليها حجة في إثبات المعلومات المبونة بها ، ما لم يثبت عكسها أو بطلانها بحكم قضائي أو بقرار رسمي يصدر بهذا الشأن من جهة مختصة وفقاً لتحدده اللائحة التنفيذية .

المادة الحادية عشرة ،

يُعتبر سرياً ما تحويه السجلات المدنية من بيانات ، ولا يجوز نقل هذه السجلات من دوائر ومكاتب الأحوال المدنية ، بأي حال من الأحوال ، فإن أصدرت سلطة قضائية أو سلطة تحقيق رسمية قراراً بالإطلاع عليها أو بفحصها يجب لتنفيذ ذلك أن يندب قاض أو أن ينتقل المحقق إلى مكان السجلات في إدارة أو مكتب الأحوال المدنية المختص ؛ للإطلاع والفحص ، ويجوز أن يتضمن قرار ندب القاضي تفويضه بإنابة من يأتعنه في ذلك .

المادة الثانية عشرة ،

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا النظام العلاقة بين السجل المدني المركزي وسجلات الواقعات ، كما تحدد نماذج هذه السجلات ، ونماذج البطاقات الشخصية ، ودفاتر العائلة ، والشهادات ، والوثائق والإبلاغات والمحررات الأخرى التي يتطلبها تنفيذ هذا النظام .

الفصل الثالث

القيد في السجل

المادة الثالثة عشرة :

يتم القيد في السجل المدني المركزي على أساس تخصيص حيز مستقل لكل أسرة سعودية . أما سجلات الواقعات فيتم القيد فيها حسب أسبقية التبليغ .

المادة الرابعة عشرة :

يكون القيد في سجلات الواقعات ، وكتابة الشهادات ، والوثائق المستخرجة منها بالحبر الثابت ويخط واضح ، مع تدوين التواريخ بالأرقام وبالحروف ، ولا يجوز اختصار الكلمات ، أو استعمال الرموز أو ترك بياض أثناء القيد ، ويحظر حشر الكلمات ، والحشو بين السطور ، وإجراء المسح ، والتك والتعريف في القيد . وفي حالة حدوث سهو أثناء التسجيل يتم التصحيح اللازم بإجراء الشطب الخفيف على أن يؤشر في هامش الصفحة على كل تعديل ، أو شطب أو إضافة ويوقع على هذا الناشئ وقت أجرائه كل من كاتب السجل المنوط به القيد ورئيسه المباشر .

المادة الخامسة عشرة :

فيما عدا ما يقتضيه التصحيح أثناء التسجيل وفقا للمنصوص عليه في المادة (١١) لا يجوز بعد تمام التسجيل إجراء أي إضافة ، أو حذف أو تعديل أو تغيير في قيود الواقعات المدنية الرئيسية إلا بقرار من اللجنة . ولكن يجوز تعديل البيانات المقترعة عن هذه الواقعات مثل تعيين الحالة الاجتماعية (متزوج أو أعزب) وتحديد المهنة ومحل الإقامة ، ونوع المؤهل الدراسي ، وغير ذلك من البيانات الفرعية التي تعينها اللائحة التنفيذية على أن يتم ذلك بناء على وثائق أو مستندات أو تحقيقات رسمية يقتنع بها كاتب السجل ، ورئيسه المباشر .^{١٢}

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ

المادة المئحة عشرة ،

يكون تعديل قيود ، وبيانات السجلات وفقاً للمنصوص عليه في المادة (١٥) بإجراء الإضافة أو الحذف ، أو التغيير في هامش صفحة القيد ، ويجب أن يوقع عليه كل من كاتب السجل المنوط به القيد ، ورئيسه المباشر .

المادة المئحة عشرة ،

يجب على كل مواطن يحمل حفيظة نفوس أن يتقدم إلى إحدى دوائر الأحوال المدنية بجميع المعلومات والوثائق اللازمة لتسجيله ، وأفراد أسرته ، وعلى كل مواطن التبليغ عن جميع الواقعات المدنية الواجبة التسجيل التي تحدث مستقبلاً ، وذلك خلال المدة المحددة نظاماً .

المادة المئحة عشرة ،

يجب على كاتب السجلات قيد كل واقعة مدنية عند التبليغ عنها مباشرة ، مع تحديد تاريخ القيد يوم حصوله ، ويجب أن يتضمن القيد اسم المبلغ ، وألقبه ، وصفه ، ومحل إقامته ، وصفته في التبليغ ، وتاريخ حصول التبليغ .

المادة المئحة عشرة ،

إذا رفض كاتب السجل المنوط به القيد قيد أية واقعة مدنية - يجب عليه خلال سبعة أيام رفع الأمر إلى الإدارة التي يتبعها بمذكرة مسببة ، وعلى مدير الإدارة أن يبدئ رايه بقرار مكتوب يعلم فيه كلا من كاتب السجل ، وصاحب الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه ، وفي حالة رفض القيد أو مضي المدة المذكورة يكون لصاحب الشأن الحق في التظلم إلى اللجنة^(١)

المادة المئحة عشرة ،

عند التبليغ عن واقعة مدنية بعد فوات المدة المحددة ، وقبل نهاية السنة الأولى لحدوثها - فعلى كاتب السجل أن يثبت من صحة وقوعها في التاريخ المبلغ عنه ، وله في

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ .

هذا السبيل طلب الإثباتات وإجراء التحقيق اللازم ، وعليه بعد ثبوت الواقعة تقييدها في السجل الخاص بها . أما في الوقائع التي يبلغ عنها بعد انتهاء سنة من تاريخ حدوثها فلا يجوز قيدها إلا بقرار من اللجنة^{١١١}

المادة الثانية والعشرون :

بعد قيد الواقعة يعطى المبلغ صورة من قيدها على النموذج المعد لذلك ، ويجب أن يوقع على القيد وصورته كل من كاتب السجل المنوط به القيد ، والمبلغ فإن امتنع المبلغ عن التوقيع أثبت امتناعه في السجل بحضور شاهدين .

المادة الثالثة والعشرون :

لا يجوز لكاتب السجل المنوط به القيد أن يسجل أية واقعة يكون هو فيها مبلغاً أو طالب قيد أو شاهداً ، أو تكون متعلقة به أو بزوجه أو أحد أصوله أو فروع أو أقاربه إلى الدرجة الرابعة إلا بعد أن يرفع الأمر إلى مدير الإدارة التابع له الذي يقوم بدراسة الأوراق ، والتأكد من سلامتها ثم يأمر بإجراء القيد اللازم . فإن تعلقت الواقعة بوصفها السابق بالمدير المذكور فيرفع الأمر إلى المديرية التي تقوم بدراسة الأوراق والتأكد من سلامتها واكتمالها ثم تعدد كاتب السجل بموجب مذكرة رسمية بإجراء القيد اللازم ، وتعتبر مذكرة المديرية من المستندات المؤيدة وعلى الكاتب أن يشير في سجل القيد إلى رقم وتاريخ المذكرة^{١١٢}

المادة الثالثة والعشرون :

لكل شخص أن يستخرج صورة رسمية طبق الأصل من القيود المتعلقة به ، أو بأصوله أو فروع أو بزوجه ، ويجوز للسلطات العامة المختصة ، ولكل ذي مصلحة ثابتة طلب صورة رسمية من أي قيد ، أو وثيقة ، وتحدد اللائحة التنفيذية المقصود بالسلطة العامة المختصة ، وبالمصلحة الثابتة كما تعدد إجراءات طلب استخراج الصور والرسوم المستحقة لقاء ذلك .

(٤١) عدلت هاتان المادتان بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ

المادة الرابعة والعشرون ،

يوقف القيد في سجلات الواقعات في مهلة آخر يوم من شهر ذي الحجة من كل عام ، ويتم قفل السحر بكتابة محصر يدون في آخر قيد في السجل بدون ترك بياض بينهم على أن يوقع على محصر كاتب السجل الموطوء القيد ورئيسه الإداري عن الأقل وتفتح سجلات العام الجديد في اليوم الأول من شهر محرم .

المادة الخامسة والعشرون ،

يُهيأ في إدارات الأحوال المدنية في المناطق حراس خاصة تحفظ فيها سجلات الواقعات الخاصة بمكاتب المنطقة ، ومعاملات الأحوال المدنية التي جرى قيد الوقعات بموجبها على أن يتم إيداع تلك السجلات للحفظ خلال شهر من قفل القيد فيها ، وتحدد اللائحة التنفيذية طرق وأساليب الحفظ في حراس المحفوظات ، وكلفة عمل فهارس واضحة للمحفوظات بحيث يمكن الرجوع إليها بيسر عند الحاجة^(١)

المادة السادسة والعشرون ،

تُفحص السجلات عند إيداعها للحفظ في حراس المحفوظات من قس اللجبة ، وعليها أن توقع في نهاية القيود من كل سجل بما يفيد فحصها وأن تحرر محضرا بنتيجة الفحص تبين فيه حالة هذه السجلات ، وما قد يكون فيها من مخالفات تسميلية ، ورفع هذا المحصر إلى الهيئة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إجراء الفحص^(٢)

المادة السابعة والعشرون ،

كتاب السجلات ادنية مسئولون عن كل تحريف ، أو تزوير ، أو إضافه أو شطب يحدث في أسجلات التي بعهدتهم ، وإذا تولى السجل أكثر من واحد اعتبروا متصاممين في المحافظة عليه وشتغل هذه المسئولية إلى أمين حراسة المحفوظات بعد تسلمه لتلك السجلات ، وفي حالة حدوث شيء من ذلك على رئيس الإدارة ، وعلى المديرية ملاحقة الفاعل وإجراء التحقيق اللازم للكشف عنه ، ورفع دعوى التسميع أمام الهيئة كما أن لكل ذي مصلحة رفع الدعوى المذكورة مباشرة مع مطالبة الفاعل بتعويض الأضرار التي لحقت به ، وذلك من غير إحلال بالمقويات العرائية والتأديبية التي يقضي بها هذا النظام ، والأنظمة الأخرى .

(١) عدلت هاتان المادتان بموجب المرسوم الملكي رقم (٢٥/م) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ

الفصل الرابع

محل التقييد

المادة الخامسة والعشرون ،

يتم قيد كل رب أسرة سعودي ، والفرد أسرته لدى أي إدارة من إدارات الأحوال المدنية ، ويتم قيد الوافعات لدى أي مكتب للأحوال المدنية ، وبالنسبة للسعوديين المقيمين في الخارج يتم قيد الوافعات لدى المصلحة السعودية في البلد الذي يقيمون فيه ، أو في أي إدارة من دوائر الأحوال المدنية التي يحتارونها في الداخل

المادة السادسة والعشرون ،

محل إقامة الشخص المقيم في المملكة من حيث ممارسة حقوقه المدنية ، ولعرض الإخطارات والتسليمات الرسمية التي توجه إليه - هو المكان الذي يقطنه على وجه الاعتياد ومع هذا يُعتبر محل ممارسة الشخص لعمله بصفة مستمرة محلاً لإقامته

المادة السابعة والثلاثون ،

محل إقامة المرأة المتزوجة هو محل إقامة زوجها إذا كانت العشرة مستمرة بينهما ومحل إقامة القاصر هو محل إقامة والده ، أو الوصي عليه

المادة الثامنة والثلاثون ،

مع مراعاة ما سبق يجوز لأي شخص أن يحتار محل إقامة خاصا يتلنى فيه الإخطارات والتبليغات التي توجه إليه بشأن مواضع أو معاملات معينة ، وذلك بالإضافة إلى محل إقامته العام .

الفصل الخامس

المواليد

المادة الثانية والثلاثون ،

يجب التبليغ عن جميع المواليد في المملكة ، وعن جميع المواليد السعوديين في الخارج خلال المدة المحددة في هذا النظام

المادة الثالثة والثلاثون ،

الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن المواليد هم :

- أ - والد الطفل إذا كان موجوداً في البلد يوم الولادة ، أو إذا حضر أثناء مدة التبليغ
- ب - الأقرب درجة للمولود من الأقارب الذكور المكملين من العمر سبعة عشر عاماً القاطنين مع الوالدة في مسكن واحد ،
- ج - الأقرب درجة للمولود من الأقارب الذكور المكملين من العمر سبعة عشر عاماً من غير القاطنين مع الوالدة في المسكن
- د - عمدة المحلة ، أو شيخ القبيلة .
- هـ - الحاكم الإداري في القرية ، أو المركز
- و - أي شخص أو أشخاص تنص اللائحة التنفيذية على مسئوليتهم ، وتكون مسئولية التبليغ بحسب الترتيب السابق ، وتستلبي مسئولية كل فئة في حالة وجود الفئة التي تسبقها في الترتيب .

المادة الرابعة والثلاثون ،

يكون التبليغ عن المواليد لدى مكتب الأحوال المدنية الذي حدثت الولادة في دائرة اختصاصه على النموذج المعد لذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة ، وتكون هذه المهلة ثلاثين يوماً إذا حدثت الولادة في مكان يبعد عن أقرب إدارة أو مكتب للأحوال المدنية أكثر من خمسين كيلو متراً^(١)

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ

الباب الخامسة والثلاثون ،

إذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج المملكة - وجب النسيج عنها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الوصول ، ويوجه التخليغ إلى الممثلة العربية السعودية في البلد الذي يقصده المسافر وفي حالة العودة يكون التخليغ إلى أي مكتب للأحوال في المملكة .

الباب السادسة والثلاثون ،

استثناء مما سبق إذا حصلت الولادة في الخارج في جهة بعيدة عن مقر الممثلة السعودية ، جاز التبليغ عنها بوساطة البريد المسجل بشرط أن يكون التبليغ مصحوباً بشهادة ميلاد من السلطة المختصة في الجهة التي حصلت الولادة فيها مشتملة على البيانات اللازمة لإجراء الفيد

الباب السابعة والثلاثون ،

يبلغ عن المواليد التوائم كل على انفراد ، ويقيد كل منهم على حدة مع الإشارة إلى الساعة والدقيقة التي ولد فيها كل منهم .

الباب الثامنة والثلاثون ،

إذا تولد مولود قبل قيده في السجل وجب تسجيل ولادته ، ثم تسجيل وفاته ، أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيفيد هل أنه «ولد ميتاً» في سجل المواليد ، ثم يقيد في سجل الوفيات (١)

الباب التاسعة والثلاثون ،

يجب على من يعثر على لقيط حديث الولادة أن يشعر فوراً لقرب مركز للشرطة في المدن ، أو الحاكم الإداري في القرى والمراكز ، وعلى هؤلاء تحرير محضر بالواقعة يتضمن وصف الحالة ، والملابسات وتحديد المكان الذي وجد فيه ، وتاريخ اليوم والساعة التي عثر عليه فيها ، ويجب أن يشمل المحضر وصف الطفل وما معه من

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ

أشبه ، وتقدير سنه حسب الظاهر ، والتعريف الكامل بمن عثر عليه - ما لم يرغب - ذلك ، ويجب أن يوقع المحضر كل من الشخص الذي حرره ، والشخص الذي وجد لطف - إذا رضى بذكر اسمه فيه - ويسلم الطفل - والمحضر إلى إحدى المؤسسات أو أحد الأشخاص المعتمدين لرعاية منته ، ما لم يرغب الشخص الذي عثر عليه في تربيته ورعايته إذا ثبت صلاحيته لذلك لدى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بعد أن تتم تسعته حسب التعليمات المتبعة لديها

المادة الرابعة ،

يجب على المؤسسة أو الشخص الذي عهد إليه برعاية الطفل اللقيط تبليغ مكتب الأحوال المدنية المحتسب بذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه اللقيط ، وعلى كاتب السجل قيده في السجل كالمعتنق ، وتسلم شهادة ميلاد الطفل إلى المؤسسة ، أو الشخص الذي تكفل بتربيته ، ورعايته من أن يذكر فيها أنه لقيط ، وفي حالة معرفة أحد الودين أو كليهما يتم تصحيح قيد الطفل بقرار من اللجنة ٥١

المادة الخامسة والرابعة ،

يجب على كاتب سجل المواليد الموثق به القيد بعد تسجيل واقعة الميلاد تحرير شهادة ميلاد من سمتين بميلاد الطفل على النموذج المعد لذلك ، وعلى تدبيلها برقم وتاريخ القيد في السجل ، وتسليم إحداها إلى المبلغ وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا النظام ، وبعث الثانية إلى الإدارة التي يتبعها

المادة السادسة والرابعة ،

يجب على كاتب سجل المواليد في نهاية كل أسبوع إشعار إدارة الأحوال المدنية التي يتبعها بميلاد على النموذج المعد لذلك يتضمن جميع واقعات الولادة التي قيدها في سجله مع إرفاق نسخة من شهادة الميلاد وعلى الإدارة قيد الواقعات خلال ثلاثة أيام في صفحة والد الطفل .

(١) عدلت هذه المادة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١هـ

المادة الثالثة والأربعون :

يجب تقديم شهادة الميلاد الصادرة من كاتب سجل المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ سجلها إلى إحدى إدارات الأحوال المدنية مطابقة قديمها في السجل ، وحتمها بختم المديرية ، وإضافة المولود إلى دفتر العائلة

المادة الرابعة والأربعون :

عن مديري المستشفيات ، والمستوصفات ، والمهاجر الصحية ، والسجون وأصحاب الجهات التي قد تحدث فيها الولادة ، وكل مرخص له بالتوليد كطبيب وإقباله مسك دفاتر منتظمة ، لتسجيل حالات الولادة التي تحدث لديهم أو تحت إشرافهم بحيث تشمل البيانات التالية :-
أ (يوم الولادة وتاريخها ومكانها ومطها
ب (جنس المولود (ذكر أو أنثى) .
ج (اسمي الوالدين كامليين ، وجسنتهما ، وديانتها ، ومحل إقامتهما ، ومهنتهما
ويجب عليهم في نهاية كل شهر إشعار إدارة الأحوال المدنية المختصة بجميع الولادات التي تمت بمؤسساتهم ، أو تحت إشرافهم ، وهذا الإشعار لا يُعفى لأشخاص المنصوص عليهم في المادة (٣٣) من مسئولية التبليغ ولا يكفي تدوين ورقة الولادة في السجل الخاص بها .

المادة الخامسة والأربعون :

لا يجوز اشتراك أخوين أو אחותين من الأب أو ابن مع أبيه في اسم واحد إذا كان الإشار عن قيد الحياة ، كما لا يجوز بالمسبة للمواطني تسجيل أسماء مخالفة للشريعة الإسلامية .

الفصل السادس

الزواج والطلاق

المادة السادسة والأربعون ،

يجب تقديم عقد الزواج ، ووثيقة الطلاق ، والرجعة ، والأحكام الصادرة بالمعاملات ، والتطليق حتى كل طرفهما أو أحدهما سعودي إلى أحد مكاتب الأحوال المدنية ، وذلك خلال شهرين من تاريخها لتسجيلها وحتمها بحاتم الأحوال المدنية

المادة السابعة والأربعون ،

تقع مسئولية التبليغ عن الزواج ، والطلاق ، والرجعة ، والتطليق ، والمخالعة على الزوج ومع هذا يجوز للرجعة ، وأولاد الزوج ، وأولاد الزوجة أو أحد أربابتهما القيام بواجب التبليغ

المادة الثامنة والأربعون ،

على إدارة الأحوال المدنية فور تسلمها عقد الزواج ، لو وثيقة الرجعة ، أو الطلاق ، أو حكم المطلق ، أو المخالعة تدوين مضمونها على قيد الزوجين

المادة التاسعة والأربعون ،

إذا كان أحد الزوجين سعودياً والآخر غير سعودي فيكون التسجيل وفقاً لفراغ تحديد الملائمة التنفيذية .

المادة الفصحون ،

يجب على الزوج مراجعة إحدى إدارات الأحوال المدنية خلال ستمين يوماً من تاريخ عقد الزواج وذلك للحصول على دفتر عائلة .

المادة الثانية والخمسون ،

يجب على المأذونين الشرعيين في نهاية كل اسبوع إشعار إدارة الأحوال المدنية التي تتبعونها ببيان على النموذج المعد لذلك يتضمن جميع واقعات الزواج ، والطلاق والرجعة ، مع إرفاق صورة من الوثيقة التي أعدها أو صادق عليها المأذون وعلى كتاب المحاكم في نهاية كل اسبوع إشعار إدارة الأحوال التي يتبعونها ببيان على النموذج المعد لذلك يتضمن ملخص الأحكام الصادرة بالتطبيق ، والمخالفات ، ورأيات النسب ، واعتبار الفائب ميتا .

الفصل الثاني

الوفيات

المادة الثالثة والخمسون،

يجب التبليغ خلال المدة المحددة في هذا النظام عن جميع الوفيات الحادثة في المملكة ، وعن السعوديين المتوفين في الخارج . ويشمل ذلك الأطفال الذين يُولدون أمواتا بعد الشهر السادس من الحمل سواء كانت ولماهم قبل الوضع ، أم أثناءه

المادة الرابعة والخمسون

- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم
- أ - أصول أو فروع أو زوج المتوفى أو أى لقريناته الذكور المكملين من العمر سبعة عشر عاماً الفاطني معه في مسكن واحد .
 - ب - الأقرب درجة للمتوفى من الذكور المكملين من العمر سبعة عشر عاماً من غير القسبي معه في المسكن إذا حصروا الوفاة أو طموا بها
 - ج - مديرو المستشفيات ، ومحلات التمريض ، والملاحي ، والفنادق ، والمدارس والسجون ، والتكتات ، والمهاجر الصحية ، وأي محل آخر ويشمل ذلك المأذونين أو من في حكمهم بالمسبة للحجاج والمعتمرين والزوار المسجلين لديهم
 - د - الطبيب والمأمور الصحي المكلف بإثبات الوفاة

هـ - عمدة المحلة أو شيخ القبيلة .

و - الحاكم الإداري في القرية أو المركز

ويكون مسئولية التبليغ بحسب الترتيب السابق وتنسب مسؤولية كل فئة في حالة وجود الفئة التي تسبقها في الترتيب .

البطاقة الخامسة والخمسون :

يكون التبليغ عن الوفاة لدى أي مكتب من مكاتب الأحوال المدنية على النموذج المعد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الوفاة ، وتكون هذه المهلة ثلاثين يوماً إذا حدثت الوفاة في مكان يبعد عن أقرب مكتب للأحوال أكثر من خمسين كيلو مترا

البطاقة السادسة والخمسون :

إذا حدثت الوفاة أثناء السفر خارج المملكة وجب التبليغ عنها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الوصول ، ويوجه التبليغ إلى المظلية السعودية المختصة في البلد الذي يقصده المسافر ، وفي حالة العودة يكون التبليغ لدى أي مكتب للأحوال في المملكة

البطاقة السابعة والخمسون :

استثناء مما سبق إذا حدثت الوفاة في الخارج في جهة بعيدة عن مقر المظلية السعودية جار التبليغ عنها بواسطة البريد المسجل بشرط أن يكون التبليغ مصحوباً بشهادة وفاة من السلطة المختصة في الجهة التي حصلت الوفاة فيها

البطاقة الثامنة والخمسون :

يجب على كاتب سجل الوفايات الموط به القيد فور تسجيل واقعة الوفاة تحرير شهادة من مسجلين على النموذج المعد لذلك بـون الإشارة إلى أسباب الوفاة ما لم يرغب صاحب الشأن إيصاها ، وعلى كاتب السجل تدبيل النسخة بـرقم وتاريخ القيد في السجل ، وتسليم إحداها إلى المبلغ ، ويمتد الثانية إلى الإدارة التي يوجد بها ملف الشخص المتوفي لضمها إلى ملفه .

المادة الثالثة والخمسون ،

يجب تقديم شهادة الوفاة الصادرة من كاتب سجل الوفيات مع بطاقة المتوفى الشخصية ، ودفتر العائلة الذي يضم اسمه إلى إحدى إدارات الأحوال المدنية ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور الشهادة لحظاً فيدها في السجل ، وحتمها بحاتم المديرية ، وسحب بطاقة المتوفى الشخصية والتأشير على اسمه في دفتر العائلة الذي يضمه .

المادة الرابعة والخمسون ،

على مديري المستشفيات والمجاهر الصحية ، ومحللات التمرين ، والسجون والملاجيء أو أي جهة معنية إرسال شهادة الوفاة الصادرة من كاتب سجل الوفيات إلى إدارة الأحوال المدنية في مسقطهم وذلك إذا حدثت الوفاة لديهم وقاموا بإجراءات الدفن

المادة الستون ،

إذا عرفت باخرة أو سفينة طائرة ، وفقد بعض الركاب ، أو الملاحين ، أو حدثت كوارث فقد فيها أشخاص ، ولم يمكن القيام بإجراءات قيد الوفيات وفقاً لما سبق يتخذ وزير الداخلية بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الحادث قراراً بفقد الأشخاص الذين كانوا فيها مع ذكر أسمائهم ، وإشعار إدارة الأحوال المدنية المختصة للتأشير بذلك على قيودهم ، ولكن لا تنشأ الوفاة إلا بصدر حكم شرعي بذلك

المادة السابعة والستون ،

يجوز للقادة العسكريين شهادة وفاة الجند ، والموظفين ، والمطربين الذين يتوفون ، أو يستشهدون داخل المملكة أو خارجها أثناء العمليات الحربية ، أو المهمات المماثلة لها ، أو المنفرعة عنها وذلك بالشكل المنصوص عليه في المادة (٥٧) على أن يتم معث إحدى النسخ عن طريق الجدارة أو الرئاسة إلى بوي المتوفى ، والأخرى إلى إدارة الأحوال المدنية في المنطقة للتأشير بذلك على قيودهم .

المادة الثانية والعشرون ،

إذا نُفذ حكم القتل بشخص فعل للحاكم الإداري تنظيم محضر بالوفاة ، وعليه أن يرسل إلى إدارة الأحوال المدنية المختصة لفيد الوفاة ، وتحرر شهادة بها دون انتظار تبليغه بالواقعة من ذوي المتوفى ، ويدون الإشارة إلى أسباب الوفاة

المادة الثالثة والعشرون ،

إذا عثر على جثة إنسان فعلى دائرة الشرطة إلى وجدت ، أو أمير القرية ، أو المركز تنظيم محضر يشتمل على لوصف المتوفى ، والرمال ، والمكان ، والملايسات التي وجدت الجثة فيها ، ويؤخذ للجثة صورة شمسية إن أمكن ترافق بالمحضر ويرسل المحضر إلى إدارة الأحوال المدنية ، لتحرير شهادة الوفاة بموجبه

المادة الرابعة والعشرون ،

لا يدفن أي متوفى بدون الحصول على إذن دفن من طبيب معتمد يعطى من مستشفى ، وحيث لا يوجد أطباء فتعطى للرحمة من أمير القرية ، أو المركز بعد أن يتحقق من أن الوفاة طبيعية وفي حالة الاشتباه في أسباب الوفاة يجب عليهم تجميع المعلومات ، وتنظيم محضر يبين فيه حالة الجثة ، ولا يؤذن بالدفن إلا بعد إبلاغ أمير المنطقة .

المادة الخامسة والعشرون ،

يجوز دفن المتوفى ما أمكن ذلك إلا إذا اشبه في حدوث الوفاة ، أو وقع شك في أن أسباب الوفاة غير طبيعية ففي هذه الحالة يؤجل الدفن للمدة الكافية ، للتحقق من الوفاة أو أسبابها ويقوم طبيب الصحة بتحديد موعد الدفن

المادة السادسة والعشرون ،

الأشخاص الذين يلزمهم الحصول على إذن الدفن هم الأشخاص المطلوب منهم التبليغ عن الوفاة ، ويجب على الشخص المكلف بملاحظة نقل الجثة التحقق من وجود

أذن الدفن وعلى حارس المقبرة ، أن يتسلم نسخة من أذن الدفن قبل الشروع فيه وتسليمها في نهاية كل شهر لرجعه ، ليعثها لإدارة الأحوال المدنية المختصة ، وترفق النسخة الأخرى بالتبليغ عن الوفاة .

الفصل الثاني

البطاقات الشخصية ومفاتيح العائلة

المادة السابعة والستون ،

يجب على كل من اكمل الخامسة عشرة من عمره من المواطنين السعوديين الذكور مراجعة إحدى بوائر الأحوال المدنية للحصول على بطاقة شخصية خاصة به ، ويكون الحصول على البطاقة اختيارياً للنساء ، ولي تتبع أعمارهم بين العاشرة والخامسة عشرة سنة بعد موافقة ولي أمرها . وتستخرج البطاقة من واقع قيد السجل المدني المركزي .

المادة الثامنة والستون ،

استثناء من حكم المادة (٦٧) يجوز للسعوديين المقيمين في الخارج طلب الحصول على البطاقة الشخصية ، وطلب تجديدها ، والتبليغ بفقدانها أو تلفها إلى الممثلة العربية السعودية في الجهة التي يقيم فيها صاحب الطلب ، وتحدد اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

المادة التاسعة والستون ،

يجب على كل مواطن حمل بطاقته الشخصية بصفة مستمرة ، وعليه إبرازها عند إجراء جميع المعاملات التي تستدعي إثبات شخصيته ، كما أن عليه إبرازها إلى رجال السلطة العامة كلما طلب منه ذلك

المادة السبعون .

لا يجوز لأي جهة أو مصلحة حكومية أو مؤسسة عامة بماني تلك الجامعات والمعاهد ، والمدارس ولا للشركات ، والجمعيات ، والمؤسسات الخاصة ، والأفراد أن يقبلوا أو يستخدموا أو يستبقوا في خدمتهم بصفة موظف ، أو مستخدم ، أو طالب أو باية صفة أخرى أي شخص سعودي اكمل الخامسة عشرة من عمره إلا اذا كان يحمل بطاقة شخصية .

المادة الحادية والسبعون .

يجب على المسؤولين في الفنادق ، والملاهي ، أو ما يمثلها من الأماكن المعدة لايواء الجمهور ان يثبتوا في سجلاتهم البيانات الموضحة في بطاقة كل من يزل في تلك الأماكن إذا كان مكمل الخامسة عشرة من عمره .

المادة الثانية والسبعون .

مع مراعاة حكم المادة (٥٠) من هذا النظام يجب على كل رب أسرة سعودي مراجعة إحدى دوائر الأحوال المدنية خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا النظام للحصول على دفتر ينصص البيانات الخاصة به ، وبالأفراد أسرته يسمى (دفتر العائلة) ، ويستخرج من رافع قيود السجل المدني المركزي

المادة الثالثة والسبعون .

لا يجوز أن يكون لأي مواطن غير قيد واحد في السجل المدني المركزي . كما لا يجوز له حيازة أكثر من بطاقة شخصية واحدة أو أكثر من دفتر عائلة واحد أو استعمال بطاقة أو دفتر عائلة لا يخصه .

المادة الرابعة والسبعون .

يُعطى دفتر العائلة لمدة غير محددة تنتهي بوفاة رب العائلة . إما البطاقة الشخصية فتحدد مدة صلاحيتها بعشر سنوات من تاريخ صدورهما ، أو استبدالها ، أو

تجديدها ، ويجب تجديدها لمدة معادلة خلال المائة والثمانين يوما السابقة لانقضاء مدة صلاحيتها . (١)

المادة الخامسة والسبعون ،

يجب على كل مواطن عند حدوث أية واقعة مدنية يترتب عليها مغايرة أحد بيانات بطاقته الشخصية ، أو دفتر العائلة الذي في حوزته أن يقدمها إلى أي إدارة من دوائر الأحوال المدنية لإجراء التعديل اللازم للبيانات أو استبدالهما حسب الاقتضاء ، وذلك خلال ستين يوما من حدوث الواقعة ، ويحضر عليه قبل إجراء التعديل اللازم استعمال البيان الواجب التعديل بطريق الغش .

المادة السادسة والسبعون ،

في حالة فقد أو تلف البطاقة الشخصية ، أو دفتر العائلة ، فعلى صاحب المصلحة تبليغ إحدى دوائر الأحوال المدنية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الفقد ، أو التلف ، واستحصال بدل عن المفقود أو التالف وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية . (٢)

المادة السابعة والسبعون ،

عند زوال صفة الجنسية السعودية عن حاملها لأي سبب من الأسباب يجب تقديم البطاقة الشخصية ، ودفتر العائلة إلى إحدى دوائر الأحوال المدنية ، لسحب البطاقة والتأشير على دفتر العائلة أو سحبه ، وتحدد اللائحة التنفيذية حالات السحب أو التأشير .

(١) عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١ هـ ، كما عدلت مرة أخرى

بالمرسوم الملكي رقم (م/١١) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٤ هـ ، انظر ما صدر بشأن هذا النظام.

(٢) عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٧/٨/٦ هـ ، انظر ما صدر بشأن هذا النظام.

الفصل الثاني

العقوبات

المادة الثانية بالمسجون :

مع عدم الإخلال بما تقتضي به الأنظمة الأخرى من عقوبات أشد يُعاقب مخالف
أحكام هذا النظام بالعقوبات المحددة في المواد التالية

المادة الثالثة بالمسجون :

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال أو
بإحدى هاتين العقوبتين

- أ - كل من ادلى ببيان غير صحيح من البيانات التي يوجبها تنفيذ هذا النظام
- ب - كل من خالف حكم المادة (٧٢) من هذا النظام .

المادة الرابعة :

يُعاقب عن مخالفة أحكام المواد (٢٢ . ٢٩ . ٤٥ . ٥٢ . ٧٠ . ٧١)
بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال

المادة الخامسة بالمتقانون :

يُعاقب على مخالفة الأحكام الأخرى في هذا النظام ، وأحكام اللائحة التنفيذية
والقرارات المنفذة لها بغرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال^(١)

(١) صدر بشأن هذه المادة قرار مجلس الوزراء رقم (٩٤) وتاريخ ١٤٢٢/٣/٢٦ هـ ، انظر ما
صدر بشأن النظام

الفصل الثاني

(١)

اللجنة والهيئة

المادة الثانية والثلاثون :

تُشكل مقرر من وزير الداخلية ومقرر الحاجة لجان فرعية في المناطق وتشكل كل لجنة من

أ - مستشار يعينه وزير الداخلية

ب - مدون يعينه وزير العدل

ج - طبيب يعينه وزير الصحة (٢)

المادة الثالثة والثلاثون :

تختص اللجان الفرعية بالفصل في الموضوعات التالية

أ - طلبات قيد الرافعات المدنية بعد انقضاء سنة من تاريخ حدوثها

ب - طلبات تصحيح أو تعديل قيود الأحوال المدنية ، وتظلمات رفض القيد من أمه

فيما يتعلق بتعديل تاريخ الميلاد فيستمر العمل بالقرارات والتعليمات المطبقة

حالياً حتى يتم وضع القواعد الخاصة بذلك بقرار من مجلس الوزراء

ج - التحقيق مع مخالفين أحكام هذا النظام ، ولوائحه ، وتوقيع العقوبات والجراءات المقررة عليهم

د - الموضوعات الأخرى التي تعال إليها من إدارة الأحوال المدنية (٣)

المادة الرابعة والثلاثون :

مرفوع كل مسألة فرعية مسجلة من كل قرار تصدره إلى المديرية خلال اسبوع واحد

من تاريخ صدور القرار والمديرية بكل ذي مصلحة الطعن في قرار اللجنة أمام هيئة

الأحوال المدنية وذلك في مهلة لا يتجاوز شهرين يوماً

(١) كل عنوان لفصل يعتبر من هذا النظم يصبح (لجان المحلية والفرعية وأهل الأحياء المدنية المركزية) وذلك

بموجب مرسوم ملكي رقم (٢٥/م) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١ هـ قدر ما صدر بشأن النظم

(٢،٣) تلك عائل شملت بموجب مرسوم ملكي رقم (٢٥/م) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١ هـ ، قدر ما صدر بشأن النظم

المادة الخامسة والثلاثون :

استثناء مما دعت عليه المادة (٨١) يُعتبر قرار اللجنة بالنسبة لتوقيع العقوبات والجزاءات المقررة على مخالفي أحكام هذا النظام نهائياً إذا كان يقضي بالعرامة ، وإذا كان بالسجن فليسمحكرم عليه حق استظم 'رام ديوان المظالم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة .^(٤٥)

المادة السادسة والثلاثون :

تُشكل في المديرية العامة للأحوال المدنية هيئة مركزية مكونة من

- أ - المدير العام للأحوال المدنية
 - ب - مستشار من ديوان المظالم يعينه رئيس ديوان المظالم
 - ج - مستشار قانوني يعينه وزير الداخلية
 - د - طبيب يندبه وزير الصحة
- رئيساً
عضواً
عضواً
عضواً

المادة السابعة والثلاثون :

تختص هيئة الأحوال المدنية المركزية بالنظر والفصل في الموضوعات التالية

- أ - الفصل في الطعون الموجهة ضد قرارات اللجان الفرعية
- ب - التصديق على محاضر فحص السجلات .
- ج - إبداء الرأي في كل ما يحيله إليها وزير الداخلية من مسائل تتعلق بالأحوال المدنية .^(٤٦)

المادة الثامنة والثلاثون :

تحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات التي يستلزمها حسن أداء اللجان والهيئة لأعمالها بما في ذلك إجراء التقدم بالطلبات ، والتظلمات ، والطعون ، والفصل فيها

المادة التاسعة والثلاثون :

تكون جفائز النفوس الصادرة قبل مفاد هذا النظام أساساً لقيد المواضع السعوديين في السجل المدني المركزي عالم يشك في صحتها ، وعندئذ تحال إلى

(٢٠١) عدلت مائتان المادتان بالعروض الملكي رقم (٢٥/م) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١٠م أنظر ما صدر بشأن النظام.

مصدرها مطابقتها على أصولها والتأكد من صحتها فإذا لم يمكن إثبات صحتها من السجلات فتحال إلى هيئة الأحوال المدنية للبت في صحتها أو سحبها و اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو معاقبة المستوفين عن ذلك

المادة الخمسون :

يتم الاعتماد على حفاظ النفوس إلى أن يتم سحبها وصرف عوض عنها ، وذلك خلال أربع سنوات من تاريخ نفاذ هذا النظام . ويانتهاء هذه المدة تعتبر حفاظ النفوس ملغاة مالم يتم تمديد مهلة استبدالها بقرار من وزير الداخلية

المادة الحادية والخمسون :

يعتبر رب أسرة في مجال تطبيق هذا النظام

أ - الزوج بالنسبة للزوجة .

ب - الأب بالنسبة لأولاده المضافين معه ، وبناته غير المتزوجات

ج - الأم بالنسبة لأولادها القصر وسائر غير المتزوجات بعد وفاة والدهم

د - القريب بالنسبة لمن يعيش معه من أقاربه الذين يعولهم ، أو يرعاهم ، ولو لم يكن ملزماً بنفقهم شرعاً بعد فقد رب أسرتهم إن لم يكن سبق قبدهم في السجل المدني المركزي .

المادة الثانية والستون :

بعد نفاذ هذا النظام تصدر شهادات المواليد والوفيات وفقاً لأحكامه ، وتستمر المكاتب الصحية في إصدار هذه الشهادات إلى أن يتم نقل هذا الاحتصاص بوظائفه المعتمدة ، والعاملين فيه بشكل تدريجي إلى مكاتب الأحوال المدنية خلال خمس سنوات ، ويجوز تعديل هذه المدة بقرار من مجلس الوزراء

المادة الثالثة والستون :

استثناء من أحكام المواد المتعلقة بتمديد مدة التبليغ عن الواقعات الواردة في هذا النظام يجوز لوزير الداخلية تعيين الحالات التي يرى تمديد فترة التبليغ عنها وفقاً لضرابط تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة الرابعة والعشرون :

يصدر وزير الداخلية اللوائح ، والقرارات التنفيذية لهذا النظام ، وتشر في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة والعشرون :

يلغى هذا النظام نظام دائرة المفوض للصناديق بالامر السامي رقم ٨١٧٢ وتاريخ ١٥/٧/١٣٥٨هـ ، ونظام المواليد والوفيات الصناديق بالمرسوم الملكي رقم ٢ وتاريخ ١١/١/١٣٨٢هـ ، كما يلغى كل ما يتعارض معه واستثناء من ذلك يستمر العمل بالمرسوم الملكي رقم م/٥٢ وتاريخ ٢/٩/٥١هـ المصادق على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦ وتاريخ ٢٥/٧/٥١هـ المقتضى بتعديل الفقرة (د) من نظام خدمة الافراد وذلك لحين صدور قرار مجلس الوزراء بوضع فواحد عامة معالج موضوع تعديل تاريخ الميلاد والمشار الى ذلك في الفقرة (ب) من المادة (٨٢) اعلاه

المادة السادسة والعشرون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي سنة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . (١)

(١) نشر بالجريدة الرسمية رقم ٥١٥٧ بتاريخ ١١/٧/١٣٥٩هـ

ما صدر بشأن النظام




ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٨٩٤١/٧/ر وتاريخ ١٦ ٩ ١٤٢١ هـ المتعلقة على خطاب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٥٦٧٨٦/٣٥ وتاريخ ١٤٢١/٨/٤ هـ بشأن العقوبات المقترحة بحق من يقوم من المواطنين برهن حفيظة رسوم أو بطاقة الأحوال أو دفتر العائلة أو جواز السفر الخاص به في الداخل أو الخارج أو ترك تلك الوثائق لدى الغير بقصد استعصالها لغير الغرض الذي أعدت من أجله .

وبعد الاطلاع على المحضرين المعدين في هيئة الخبراء رقم (٢١٥) وتاريخ ١٨/٧/١٤٢٠ هـ ، ورقم (٤١٧) وتاريخ ١٤٢١/١٢/٤ هـ وبعد الاطلاع على نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ٢٠/٤/١٤٠٧ هـ . وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٥٠) وتاريخ ٢٩/١/١٤٢٢ هـ

يقرر

تطبق بحق الراهن أو المرتهن لبطاقة الأحوال الشخصية أو دفتر العائلة أو حفيظة الرسوم ، ومن يقوم بتزكها لدى الغير بقصد استخدامها في غير الغرض المعدة به -العقوبة المنصوص عليها في المادة (٨١) من نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ٢٠/٤/١٤٠٧ هـ .


رئيس مجلس الوزراء


الأمين العام



الرقم ج / ٢٥

لتاريخ : ١٤٢٢/٦/١ هـ

بسم الله تعالى

عن فهد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناء على المادة السبعين من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ .

وبناء على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .

وبناء على مادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ


وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٣٨/٤٤) وتاريخ ١٤٢١/٩/٧ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٥٢) وتاريخ ١٤٢٢/٥/١٢ هـ

ومما بما هو آت :

أولاً - المراجعة على تعديل المواد (الثانية ، والخامسة عشرة ، ونسبعة عشرة ، والعشرين ، والثانية والعشرين ، والخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين ، والرابعة والثلاثين ، والخامسة والثلاثين ، والأربعين ، والرابعة والسبعين ، والثانية والثمانين ، والثالثة والثمانين ، والخامسة والثمانين ، والسادسة والثمانين) من نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ ، وتعديل عنوان الفصل العاشر من النظام وذلك بالصيغة المراجعة .

ثانياً - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا


فهد بن عبدالعزيز



انه مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢١٧٣٦/٧
وتاريخ ١٤٢١/١٠/٢٠ هـ ، المتضمنة على خطاب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية
رقم ١٦٦٥٢/م/١٦٦٥٢ وتاريخ ١٤١٧/٥/٣ هـ ، المتضمن طلب تعديل بعض مواد نظام
الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ
وبعد الاطلاع على نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ
١٤٠٧/٤/٢٠ هـ

وبعد الاطلاع على المحضرين المعلنين في هيئة الخبراء رقم (٢٣٤) وتاريخ ١٤٢٠/٨/١ هـ ،
ورقم (٦٥) وتاريخ ١٤٢٢/٢/١١ هـ .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٣٨/٤٤) وتاريخ ١٤٢١/٩/٧ هـ
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٣١) وتاريخ ١٤٢٢/٥/٩ هـ
بقرار

الموافقة على تعديل المواد (الثانية ، والخامسة عشرة ، والتاسعة عشرة ، والعشرين ، والثالثة
والعشرين ، والخامسة والعشرين ، والسادسة والعشرين ، والرابعة والثلاثين ، والسادسة والثلاثين ،
والأربعين ، والرابعة والسبعين ، والثانية والثمانين ، والثالثة والثمانين ، والخامسة والثمانين ،
والسابعة والثمانين) من نظام الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ
١٤٠٧/٤/٢٠ هـ ، وتعديل عنوان الفصل العاشر من النظام وذلك بالصيغة المرفقة

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرفقة لهذا

توقيع

رئيس مجلس الوزراء



تعديل مواد من نظام الأحوال المدنية

المادة الثانية :

تدعى المصطلحات التالية - حيثما وردت في هذا النظام ولائحته التنفيذية-
على المعاني المدونة لكل منها :

أ - المديرية :

هي المديرية العامة للأحوال المدنية المسؤولة عن أعمال الأحوال
للمدينة .

ب - إدارة الأحوال المدنية :

هي فرع المديرية في المنطقة ، المكلف ضمن دائرة اختصاصه
بتسجيل الحالات المدنية لسكان المنطقة.

ج - مكتب الأحوال المدنية :

هو الجهة المكلفة بتسجيل واقعات الأحوال المدنية في سجل
لواقعات ، ويكور بأيا لإحدى إدارات الأحوال المدنية

د - الهيئة :

هي هيئة الأحوال المدنية المركزية ، المشكلة وفقاً لنص المادة
(٨٦) من هذا النظام .

هـ - اللجنة المحلية :

هي لجنة الأحوال المدنية ، المشكلة في كل إدارة أو مكتب لأحوال
المدينة ، وفقاً لنص الفقرة (أ) من المادة (٨٢) من هذا النظام .



الرقم
التاريخ
الاسم على



المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء

و - اللجنة الفرعية :

هي لجنة الأحوال المدنية ، المشكلة في كل منطقة ، وفقاً لنص الفقرة
(ب) من المادة (٨٢) من هذا النظام .

ز - السجل المدني المركزي :

هو السجل العام الذي تدون فيه الحالات المدنية لجميع السعوديين .

ح - سجل الوفيات :

هو السجل الذي تدون فيه وفيات الأحوال المدنية

ط - الولاية :

هي حصول الميلاد ، أو الزواج ، أو الطلاق ، أو فقد الجنسية ، أو
استردادها ، أو الوفاة ، وكل حالة يوجب هذا النظام أو لائحته التنفيذية
تسجيلها ، وكذلك جميع ما ينزع عما سبق من طوارئ ، وحوادث ، وما
يستلزم تعديلاً في تسجيلاتها .

ي - الحالة المدنية :

هي كل ما يصف حياة المواطن المدنية بحصول إحدى الوقعات السابقة .

المادة الخامسة عشرة

فيم عدا ما يقصيه التصحيح أثناء التسجيل وفقاً للمصوص عليه في
المادة (١٤) لا يجوز بعد تمام التسجيل إجراء أي إضافة أو حذف أو تعديل أو
تغيير في قيود الوقعات المدنية الرئيسية إلا بقرار من اللجنة الفرعية . ولكن
يجوز تعديل البيانات المخترعة عن هذه الوقعات ، مثل : تعيين الحالة
الاجتماعية (مسرور أو أعرب) ، وتحديد المهنة ، ومحل الإقامة ، ونوع
المؤهل الدراسي ، وغير ذلك من البيانات الفرعية التي تعيها اللائحة التنفيذية .



الرقم
التاريخ
الذخيرة



المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

على أن يتم ذلك بناء على وثائق أو مستندات أو تحقيقات رسمية يفتتح بها كاتب
المسجل ورئيسه المباشر .

المادة الخامسة عشرة :

إذا رفض كاتب المسجل المصوب به التقييد - قيد أية واقعة مدنية ، وجب
عليه خلال سبعة أيام رفع الأمر إلى الإدارة التي يتبعها بمذكرة مصيبة وعلى
مدير الإدارة أن يسدي رأيه بقرار مكتوب يعلم فيه كلاً من كاتب المسجل
وصاحب الشئل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليه . وفي حالة رفض
العقد أو مضي المدة المذكورة ، يكون لصاحب الشئل الحق في التظلم إلى اللجنة
الفرعية

المادة السادسة :

عند التسليم عن وثيقة مدنية بعد فوات المدة المحددة وقبل نهاية السنة
الأولى لحدوثها ، فعلى كاتب المسجل أن يتثبت من صحة وقوعها في التاريخ
المبلغ عنه ، وله في هذا السبيل طلب الإثباتات وإجراء التحقيق اللازم ، وعليه
بعد ثبوت الواقعة تقييدها في المسجل الخاص بها أما في الوقائع التي يبلغ
عدها بعد انتهاء سنة من تاريخ حدوثها ، فلا يجوز قيدها إلا بقرار من اللجنة
المحلية.

المادة السابعة والعشرون :

لا يجوز لكاتب المسجل المصوب به التقييد أن يسجل أية واقعة يكون هو فيها
مبلغاً أو طالب قيد أو شاهداً ، أو تكون متعلقة به أو بوجه أو أحد أصوله أو
فروعه أو لقربه إلى الدرجة الرابعة ، إلا بعد أن يرفع الأمر إلى مدير الإدارة





الذي يقوم بدراسة الأوراق والتأكد من سلامتها ثم يأمر بإجراء الفيد
اللازم .

المادة الخامسة والعشرون :

(يهيأ في كل إدارة من إدارات الأحوال المدنية ، وفي كل مكتب من
مكاتبها - خرائن خاصة تحفظ فيها سجلات وأوراق القوائم ، أما معاملات
الأحوال المدنية المدنية على هذه القوائم والمتعلقة بالإضافة إلى السجل المدني
أو التعديل فيه أو الحذف منه ، فتحفظ في ملف أسكن صاحب الشأن بعد إكمال
اللازم ، ويمكن الرجوع إليها . وتحدد اللائحة التنفيذية طرق وأساليب الحفظ في
خرائن المحفوظات وكيفية عمل فهارس واسحة للمحفوظات ، بحيث يمكن
الرجوع إليها بيسر عند الحاجة) .

المادة السادسة والعشرون :

تخصص السجلات عند إيداعها للحفظ في خرائن المحفوظات من قبل
الجهة المحلية وعليها أن تولع في نهاية القيد من كل سجل بما يفيد فحصها ،
ولن تحرر محصراً بنتيجة الفحص تبين فيه حالة هذه السجلات ، وما قد يكون
فسيها من مخالفات تسجيلية ، وبلغ هذا المحصر إلى الهيئة خلال خمسة عشر
يوماً من تاريخ إجراء الفحص .

المادة الرابعة والثلاثون :

يكون التبليغ عن الموليد في أي مكتب من مكاتب الأحوال المدنية على
النموذج المعد لذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الولادة . وتكون هذه
المهلة ثلاثين يوماً إذا حدثت الولادة في مكان بعيد عن أقرب إدارة أو مكتب
للأحوال المدنية أكثر من خمسين كيلاً .





المادة الثامنة والثلاثون :

إذا توفي مولود قبل قيده في السجل ، وجب تسجيل ولادته ثم تسجيل وفاته أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل ، فيقيد في سجل الوفيات بأنه ولد ميتاً .

المادة الأربعون :

يجب على المؤسسة أو الشخص الذي عهد إليه برعاية الطفل اللقبط تبليغ مكتب الأحوال المدنية المختص بذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه لللقبط وعلى كاتب السجل قيده في السجل كالميت ، وتسلم شهادة ميلاد الطفل إلى المؤسسة أو الشخص الذي تكفل بتربيته ورعايته دون أن يذكر فيها أنه لقبط وفي حالة معرفة أحد الوالدين أو كليهما يتم تصحيح قيد الطفل بقرار من اللجنة الفرعية .

المادة الرابعة والعشرون :

يعطى دفتر العائلة لمدة غير محددة ، وفي حالة وفاة صاحبه يسحب ويصير ببدلاً منه دفتر عائلة آخر باسم المتوفى لكل من يرغب من ورثة المتوفى للمصنفين فيه ، على أن يوضح مكان الصورة بما يعيد أنه متوفى . أما البطاقة الشخصية فتحدد مدة صلاحيتها بعشر سنوات من تاريخ صدورها ، أو استبدالها ، أو تجديدها ، ويجب تجديدها لمدة مماثلة خلال المائة والثمانين يوماً السابقة لانقضاء مدة صلاحيتها .





الفصل العاشر

اللجان المحلية والفرعية وهيئة الأحوال المدنية المركزية

المادة الثانية والثلاثون :

أ - شكل بقرار من وزير الداخلية وبقرار الحاجة لجان محلية في كل إدارة أو مكتب للأحوال المدنية ، وتتكون كل لجنة من :

- ١ - مندوب من إدارة الأحوال المدنية يعينه وزير الداخلية أو من ينييه
 - ٢ - مندوب من وزارة العدل يعينه وزير العدل أو من ينييه
 - ٣ - مندوب من وزارة الصحة يعينه وزير الصحة أو من ينييه
- ب - شكل بقرار من وزير الداخلية وبقرار الحاجة لجان فرعية في

المناطق ، وتتكون كل لجنة من :

- ١ - مستشار يعينه وزير الداخلية.
- ٢ - مندوب يعينه وزير العدل .
- ٣ - مندوب يعينه وزير الصحة .

المادة الثالثة والثلاثون :

تقوم اللجان المحلية بتطبيق الاختصاص المحدد لها في المادتين (٢٠، ٢٦) من هذا النظام ، وتخضع اللجان الفرعية بالفصل في الموضوعات التالية :

- أ - طلبات تصحيح أو تعديل فيود الأحوال المدنية ، وتنظيمات رفض القيد . على أنه فيما يتعلق بتعديل تاريخ الميلاد فيستمر العمل بالقرارات والتعليمات المطبقة حالياً حتى يتم وضع القواعد الخاصة بذلك بقرار من مجلس الوزراء .



الرقم :

التاريخ :

الموضوعات :



المملكة العربية السعودية
هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

ب - التحقيق مع مخالفي أحكام هذا النظام ولوائحه وتوقيع العقوبات والجزاءات المقررة عليهم .

ج - الموضوعات الأخرى التي تحال إليها من إدارة الأحوال المدنية .

المادة الخامسة والثمانون :

استثناء مما نصت عليه المادة (٨٤) بجور للمحكوم عليهم للنظم من قرارات اللجان الفرعية الصادرة عنهم بالمزاولة أو السجن أو بهما معاً ، أمام ديوان العظام ، خلال سنتين يوماً من تاريخ إبلاغهم بالقرار

المادة السادسة والثمانون :

تخصص هيئة الأحوال المدنية المركزية بالنظر والفصل في الموضوعات

المالية

أ - الفصل في الطعون الموجهة ضد قرارات اللجان الفرعية والمحلية .

ب - للتصديق على محاضر فحص المسجلات .

ج - يداه الرأي في كل ما يحيله إليها وزير الداخلية من مسائل تتعلق

بالأحوال المدنية .





رقم م/١١

تاريخ ١٤٢٧/٣/٤ هـ

بسم الله تعالى

نحن فهد بن عبدالمعز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بمادة على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٦/٨/٢٧ هـ

وبمادة على المادة (المشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ

وبمادة على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

وبعد الاطلاع على نظام الأحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٦١/٧٥) وتاريخ ١٤٢٥/١٢/٢٧ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (. .) وتاريخ ١٤٢٦/٣/٦ هـ

وبما هو آت

أولاً ، تعديل المادة (الرابعة والسبعين) من نظام الأحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ ، والمطلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٦/٦/١ هـ ، بحيث يصبح نصها كما يلي ،

١- يحل دفتر العائلة لمدة غير محددة ، وإذا توفي صاحبه يسحب ويصرف بدلاً منه دفتر عائلة آخر باسم المتوفى لكل من يرغب من ورثته المتبقين فيه ، على أن يظهر مكان الصورة بما يحد منه متوفى.

٢- تحدد اللائحة التنفيذية مدة صلاحية البطاقة الشخصية من تاريخ صدورها ، أو استبدالها ، أو تجديدها . ويجب تجديدنها خلال مدة وأيامين يوماً سابقة لانقضاء مدة صلاحيتها .

الثانياً ، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا .

فهد بن عبدالمعز



إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٦٧٤/ب وتاريخ ١٤٢٦/١/٢١ هـ ، المشتملة على بريقة صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم ١٧١٧ ج هـ وتاريخ ١٤٢٤/١١/١٣ هـ ، في شأن طلب تعديل حكم المادة (الرابعة والسبعين) من نظام الأحوال المدنية ، المعدلة بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١ هـ وبعد الاطلاع على نظام الأحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٧٩) وتاريخ ١٤٢٥/٣/٢ هـ ، المعد في هيئة الخبراء . وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦١/٧٥) وتاريخ ١٤٢٥/١٢/٢٧ هـ وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٧) وتاريخ ١٤٢٦/٢/٤ هـ .

يقرر

تعديل المادة (الرابعة والسبعين) من نظام الأحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٥) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١ هـ ، بحيث يصبح نصها كما يلي :

" ١ - يعطى دفتر العائلة لمدة غير محددة ، وإذا توفي صاحبه يسحب ويصرف بدلاً منه دفتر عائلة آخر باسم المتوفى لكل من يرغب من ورثته المضافين فيه ، على أن يؤشر مكان الصورة بما يفيد أنه متوفى .



٢ - تحدد اللائحة التنفيذية مدة صلاحية البطاقة الشخصية من تاريخ صدورها ،
أو استبدالها ، أو تجديدها . ويجب تجديدها خلال مائة وثمانين يوماً سابقة
لانقضاء مدة صلاحيتها .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا

نائب رئيس مجلس الوزراء



الرقم : م/٥١

التاريخ : ١٤٢٧/٨/٦ هـ

بمعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩٠/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالامر الملكي رقم (١٣/أ) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ .

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالامر الملكي رقم (٩١/أ) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام الاحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٢٥/٣٩) وتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٩ هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣) وتاريخ ١٤٢٧/٨/٤ هـ .

رسمنا بما هو آت :

أولاً : الموافقة على تعديل المادة (٧٦) من نظام الاحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ ، لتصبح بالنص الآتي : إذا فقدت أو تلفت البطاقة الشخصية (بطاقة الهوية الوطنية) أو دفتر العائلة (سجل الأسرة) ، فيجب اتخاذ الآتي :

١- على صاحب المصلحة تبليغ إحدى دوائر الاحوال المدنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الفقد أو التلف.

٢- إذا فقدت أي من الوثيقتين أو تلفت للمرة الاولى ، يبلغ حاملها عنها خلال تلك المدة ، يعرض عما فقد أو تلف ، مع أخذ تعهد عليه بالمحافظة عليها.

٣- إذا فقدت الوثيقة أو تلفت للمرة الثانية ، يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها مائة (١٠٠) ريال ، وفي كل مرة تالية تتلف فيها الوثيقة يدفع حاملها الغرامة نفسها.

- ٤- إذا فقدت الوثيقة للمرة الثالثة يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها ثلاثمائة (٣٠٠) ريال.
 - ٥- إذا فقدت الوثيقة للمرة الرابعة يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها ألف (١٠٠٠) ريال ، وفي كل مرة تالية تفقد الوثيقة يدفع حاملها الغرامة نفسها.
 - ٦- إذا فقدت الوثيقتان أو تلفتا في آن واحد، فلكل فقد أو تلف عقوبته في ضوء ما أشير إليه سابقاً.
 - ٧- إذا كان التبليغ بعد فوات المدة المحددة وقبل انقضاء سنة من تاريخ الفقد أو التلف ، يدفع صاحب الوثيقة غرامة تأخير قدرها مائة (١٠٠) ريال. أما إذا انقضت سنة من تاريخ الفقد أو التلف، فتحال الأوراق إلى اللجنة المختصة بموجب المادة (٨٣) من هذا النظام، لتقرير ما يجب حيال مجازاته عن التأخير في الإبلاغ وتطبيق الغرامات المشار إليها، بحسب الحال.
 - ٨- لا تطبق الغرامات المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند فقد أي من الوثيقتين أو تلفها بسبب الحريق أو الحوادث أو السرقة أو في حالات الكوارث متى ما أثبت ذلك في محاضر رسمية.
 - ٩- تتولى إدارات الأحوال المدنية استيفاء الغرامات المشار إليها في الحال استثناء من أحكام المادة (٨٣) من هذا النظام. وفي جميع الحالات يكون التعويض عن التالف والمفقود وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.
- ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا .

عبدالله بن عبدالعزيز





إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٨٨٢٠/ب وتاريخ ١٤٢٧/٦/٢٤ هـ ، المشتملة على برقية صاحب السمو الملكي نائب وزير الداخلية رقم ٥٢٣/ج هـ وتاريخ ١٤٢٦/٢/٦-٥ هـ ، المتضمنة اقتراح الوزارة دراسة حكم المادتين (٧٦ و ٨١) من نظام الأحوال المدنية بما يحقق تطبيق الغرامة المالية المناسبة عند فقدان البطاقة وتدرج الغرامة تبعاً لجسامة المخالفة وتكرارها والظروف المخففة أو المشددة .

وبعد الاطلاع على نظام الأحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٤١٩) وتاريخ ١٤٢٦/١٢/٣ هـ المعد في هيئة الخبراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٢٥/٣٩) وتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٩ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٤٢٩) وتاريخ ١٤٢٧/٧/٦ هـ .
يقرر مايلي :

الموافقة على تعديل المادة (٧٦) من نظام الأحوال المدنية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧/م) وتاريخ ١٤٠٧/٤/٢٠ هـ ، لتصبح بالنص الآتي : إذا فقدت أو تلفت البطاقة الشخصية (بطاقة الهوية الوطنية) أو دفتر العائلة (سجل الأسرة) ، فيجب اتخاذ الآتي :

- ١- على صاحب المصلحة تبليغ إحدى دوائر الأحوال المدنية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الفقد أو التلف .
- ٢- إذا فقدت أي من الوثيقتين أو تلفت للمرة الأولى ، وبلغ حاملها عنها خلال تلك المدة ، يعرض عما فقد أو تلف ، مع أخذ تعهد عليه بالمحافظة عليها .
- ٣- إذا فقدت الوثيقة أو تلفت للمرة الثانية يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها مائة (١٠٠) ريال ، وفي كل مرة تالية تتلف فيها الوثيقة يدفع حاملها الغرامة نفسها .



- ٤- إذا فقدت الوثيقة للمرة الثالثة يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها ثلاثمائة (٣٠٠) ريال .
 - ٥- إذا فقدت الوثيقة للمرة الرابعة يعرض حاملها عنها بعد أن يدفع غرامة قدرها ألف (١٠٠٠) ريال ، وفي كل مرة تالية تفقد الوثيقة يدفع حاملها الغرامة نفسها .
 - ٦- إذا فقدت الوثيقتان أو تلفتا في آن واحد ، فكل فقد أو تلف عقوبته في ضوء ما أشير إليه سابقاً .
 - ٧- إذا كان التبليغ بعد فوات المدة المحددة وقبل انقضاء سنة من تاريخ الفقد أو التلف ، يدفع صاحب الوثيقة غرامة تأخير قدرها مائة (١٠٠) ريال . أما إذا انقضت سنة من تاريخ الفقد أو التلف ، فتحال الأوراق إلى اللجنة المختصة بموجب المادة (٨٣) من هذا النظام ، لتقرير ما يجب حيال مجازاته عن التأخير في الإبلاغ وتطبيق الغرامات المشار إليها ، بحسب الحال .
 - ٨- لا تطبق الغرامات المنصوص عليها في الفقرات السابقة عند فقد أي من الوثيقتين أو تلفها بسبب الحريق أو الحوادث أو السرقة أو في حالات الكوارث متى ما أثبت ذلك في محضر رسمية .
 - ٩- تتولى إدارات الأحوال المدنية استيفاء الغرامات المشار إليها في الحال استثناء من أحكام المادة (٨٣) من هذا النظام . وفي جميع الحالات يكون التعويض عن التألف والمفقود وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .
- وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

١٠
رئيس مجلس الوزراء

